

الفصل الأول  
الوضع الأساسي لقانون القيمة



بعد أن خصص ماركس الجزء الأول من كتاب رأس المال لأسس قانون القيمة، يعود في الجزء الثاني لما يبدو أنه جدل "اقتصادي" صرف، فهو يحاول في الواقع، أن يثبت أن التراكم يمكن أن يحدث في نظام رأسمالي "نقي"، وأن يحدد الشروط التقنية للتوازن الدينامي.

وفي أمثلة ماركس التوضيحية يتميز النظام بعدد من القيم أو المعطيات وعدد من النسب، تنتمي جميعها لمجال الاقتصاد. وهذه المعطيات والنسب هي: أ) نسبة توزيع قوة العمل وأدوات الإنتاج بين القطاعين الذين يحددان أساس التقسيم الاجتماعي للعمل، بما يسمح بإنتاج أدوات إنتاج وبيع استهلاك في الوقت نفسه؛ ب) النسب التي تحدد في كل من القطاعين، كثافة استخدام أدوات الإنتاج. بمعرفة العمل المباشر، وهي الكثافة التي ترفع من مستوى تطور قوى الإنتاج؛ ج) وتطور هذه النسب الأخيرة من مرحلة لأخرى وهو ما يحدد سرعة واتجاه تقدم قوى الإنتاج؛ د) معدل استغلال العمال (أي معدل فائض القيمة).

ويعطي ماركس سلسلة من الأمثلة يعبر فيها جميعاً عن المعطيات بمقادير القيمة، وهو محق في ذلك. وهو يستخلص من ذلك الشروط الاقتصادية لإعادة الإنتاج الموسع، ولكن هذه الشروط ذاتها يمكن استخلاصها بنفس الطريقة تقريباً باستخدام نموذج مبني على مقادير أسعار الإنتاج، حيث يُنسب الربح إلى رأس المال المستخدم لا العمل المستغل. وفي إطار هذا السياق المحدد تتساوى الفكرتان وكتاهما اقتصادية.

وبالتالي فلا مانع من التعبير المباشر - بمقادير القيمة أو السعر - عن شروط إعادة الإنتاج الموسع بوضع مجموعة من المعادلات الخطية ترتبط فيها المقادير المختلفة المخصصة لكل قطاع - والتي تتحدد بدقة طبقاً لمعايير التوزيع بين القطاعات، والتطور من مرحلة لأخرى - على أساس المساواة في القيمة من مرحلة لأخرى بالنسبة للعرض والطلب لكل من سلع الاستهلاك وأدوات الإنتاج.

وقد قمت بذلك مستخدماً الحد "تق" كمعيار لتقدم قوى الإنتاج من مرحلة لأخرى في القطاع الأول، والحد "تم" كمعيار مماثل في القطاع الثاني. وعبرت عن هذا التقدم بالزيادة في كمية القيم الانتفاعية المنتجة بكمية أقل من العمل. بناء عليه وضعت نموذجاً

لإعادة الإنتاج الموسع (مع التقدم في قوى الإنتاج) يتحدد كالاتي:

المرحلة الأولى:

القطاع الأول: إنتاج أدوات الإنتاج:

$$1 \text{ ج} + \text{أ} \text{ ع} = \text{س} \text{ ج}$$

بمعنى أن "أ" ساعة من العمل المباشر باستخدام وحدة واحدة من أدوات الإنتاج والمواد الخام تنتج "س" من وحدات أدوات الإنتاج.

القطاع الثاني: إنتاج سلع الاستهلاك:

$$1 \text{ ج} + \text{ب} \text{ ع} = \text{ص} \text{ ك}$$

بمعنى أن "ب" ساعة من العمل المباشر باستخدام وحدة واحدة من أدوات الإنتاج والمواد الخام تنتج ص من وحدات سلع الاستهلاك.

المرحلة الثانية:

تقدم قوى الإنتاج يعني أن نفس كمية العمل المباشر ("أ" و"ب") تستطيع تشغيل كمية أكبر من أدوات الإنتاج والمواد الخام، وتنتج كمية أكبر من أدوات الإنتاج وبيع الاستهلاك. فإذا كانت "تق" و"تم" تقيسان تقدم قوى الإنتاج (أي أن  $\text{تق} > 1$ )، نجد:

$$1 \text{ ج} + \text{أ} \text{ تق} \text{ ع} = \text{س} \text{ ج}$$

$$1 \text{ ج} + \text{ب} \text{ تم} \text{ ع} = \text{ص} \text{ ك}$$

وفي ظل هذا الإطار العام توصلت للمجموعة التالية من الافتراضات:

(1) التوازن الدينامي ممكن بشرط توزيع قوة العمل (أ + ب) بين القطاعين بطريقة مناسبة؛

(2) سرعة التراكم (مقاسة بزيادة إنتاج أدوات الإنتاج) تتحكم في مستوى العمالة (وهي نتيجة مضادة لتلك التي يفترضها الاقتصاد التقليدي)،

(3) يفترض التوازن الدينامي أن سلع الاستهلاك المنتجة في مرحلة معينة تُشترى

في خلال ذات المرحلة، وأن أدوات الإنتاج المنتجة في مرحلة معينة تُشترى في أول المرحلة التالية. ونظرًا لأن فائض القيمة المنتج في مرحلة ما لا يتحقق إلا في المرحلة التالية، فإن التوازن الدينامي يحتاج إلى وجود إدارة مركزية سليمة للائتمان؛

(4) إذا اقتصر الاقتصاد بالكامل على هذين القطاعين، فإن التوازن الدينامي يقتضي ارتفاع الأجور بنسبة تدخل في حسابها تق وتم. ويتطور معدل فائض القيمة والتركيب العضوي مع تق وتم. أما معدل الربح فن ثابت بصفة عامة.

(5) إذا لم ترتفع الأجور الحقيقية بالنسبة الضرورية، لا يمكن أن يتحقق التوازن الدينامي إلا بقيام قطاع ثالث يستهلك فائض القيمة بشكل غير منتج إلى جانب القطاعين 1 و2.

### 1. عرض توضيحي مع استخدام نموذج بسيط للتراكم

يمكن التعبير عن العلاقة بين قطاعي الإنتاج باستخدام كميات ملموسة:

$$\text{القطاع 1: } 1 \text{ ج} + 4 \text{ ع} \leftarrow 3 \text{ ج}$$

$$\text{القطاع 2: } 1 \text{ ج} + 4 \text{ ع} \leftarrow 6 \text{ ك}$$

ويعبر عن مدخلات رأس المال الثابت بالوحدات "ج"، ومدخلات العمل المباشر بالساعات "ع". أما المخرجات فيعبر عنها بوحدات أدوات الإنتاج "ج" في القطاع 1، ووحدات سلع الاستهلاك "ك" في القطاع 2. ويلاحظ في هذا المثال أن الترتيب العضوي متماثل في القطاعين.

ويفترض أن ناتج العمل يُقسم بين البرولتاري والرأسمالي بنسب متساوية في القطاعين (أي أن معدل فائض القيمة متساو). كذلك يفترض أن الأجور هي مصدر الطلب الوحيد على سلع الاستهلاك "ك" أي أن القوة الشرائية لأجر العمل تسمح بامتصاص إنتاج القطاع الثاني بالكامل في خلال كل مرحلة معينة. ومن الناحية الأخرى ففائض القيمة بالكامل "يوفر" حتى يمكن استخدامه لتمويل الاستثمار الكلي (أي الإحلال والإضافات). أو بعبارة أخرى فالقوة الشرائية المتضمنة في فائض القيمة المتحقق في مرحلة معينة يسمح بتوفير أدوات الإنتاج اللازمة للمحافظة على التوازن الدينامي في المرحلة التالية.

أما عن التوازن الدينامي، فيتحدد التقدم الحادث بين مرحلة والتالية لها بمعدل زيادة إنتاجية العمل (أي الناتج مقسوماً على المدخل من العمل المباشر). وعلى سبيل المثال، إذا تضاعفت الإنتاجية في كل من القطاعين من مرحلة للتالية، فسيجري التعبير عن التقدم التقني للمرحلة 2 كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{القطاع 1: } & 2 \text{ ج} + 4 \text{ ع} \leftarrow 6 \text{ ج} \\ \text{القطاع 2: } & 2 \text{ ج} + 4 \text{ ع} \leftarrow 12 \text{ ك} \end{aligned}$$

نفس كمية العمل المباشر تستخدم ضعف كمية أدوات الإنتاج والمواد الخام.. إلخ لنتج ضعف الإنتاج. وهذا يعني أن التركيب العضوي المادي قد تضاعف. كيف يمكن في ظل هذه الظروف، المحافظة على التوازن من مرحلة لأخرى؟ لنفترض أن كمية العمل المتوافرة في المجتمع هي "120 ع"، وأن كمية أدوات الإنتاج هي "30 ج". توزيع هذه الكميات بين القطاعين، ومعدل فائض القيمة، وكذلك معدل التقدم أو النمو (أي الإنتاج في القطاع 1 الزائد عما يلزم لاحتياجات الإحلال) جميعها مترابطة.

وعلى سبيل المثال نجد:

المرحلة 1	أدوات الإنتاج	العمل الضروري	العمل الفائض	الناتج
القطاع الأول	20 ج +	40 ع +	40 ع ←	60 ج
القطاع الثاني	10 ج +	20 ع +	20 ع ←	60 ك
المجموع	30 ج	120	ع	

وهنا نجد أن ناتج القطاع الأول يساوي ضعف ما هو لازم لإحلال أدوات الإنتاج بما يعني مضاعفة الإنتاج في المرحلة الثانية. وهذا يعني أن شرط التوازن الديناميكي هو أن تنقسم قوى الإنتاج بنسبة 3/2 إلى 3/1 بين القطاعين 1، و2، ويبقى معدل فائض القيمة 100% (أي ضعف الأجور الحقيقية). ويُعبر عن المرحلة الثانية كما يلي:

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	العمل الضروري	العمل الفائض	الناتج
القطاع الأول	40 ج +	40 ع +	40 ع ←	120 ج
القطاع الثاني	20 ج +	20 ع +	20 ع ←	120 ك
المجموع	60 ج	120	ع	

ويلاحظ أن القوة الشرائية المناظرة لأجر 120 ساعة عمل (60 منها عمل ضروري) يجب أن تسمح بشراء 60 ك من السلع الاستهلاكية خلال المرحلة الأولى، و120 ك في خلال المرحلة الثانية، أي أن الأجر الحقيقية يجب أن تتضاعف مع تضاعف إنتاجية العمل. أما الناتج من أدوات الإنتاج الذي يتضاعف من مرحلة لأخرى، فيجري استخدامه في المرحلة التالية. ونلاحظ أن معدل الزيادة في أدوات الإنتاج هو الذي يتحكم في الحجم الكلي للعمل المستخدم وليس العكس، وهذه نقطة مهمة جداً، حيث إن تراكم رأس المال هو الذي يتحكم في العمالة وليس العكس (كما يدعي علم الاقتصاد البرجوازي بصفة عامة والنظرية الحدية بصفة خاصة). ويؤدي اختيار الافتراضات في حد ذاته إلى ثبات حجم العمالة من مرحلة لأخرى، وعند حدوث زيادة في القوى العاملة (زيادة طبيعية في عدد السكان مثلاً) نجد أن معدل التراكم لا يسمح بالعمالة الكاملة.

ويوضح هذا النموذج البسيط للغاية طبيعة العلاقة الموضوعية بين قيمة قوة العمل وبين مستوى تطور قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي. ولا نستفيد شيئاً من إدخال قاسم مشترك حتى يمكن جمع المدخلات بوضع الأسعار بدلاً من القيم في العملية الحسابية (لمساواة معدلات الربح وهو هنا على أية حال مساو لمعدل فائض القيمة؛ لأن التكوين العضوي متماثل في القطاعين)، أو باستخدام افتراضات أكثر تعقيداً مثل تركيب عضوي مختلف لكل قطاع، و/أو زيادات مختلفة في الإنتاجية بين القطاعين.

ويمكن بالطبع التعبير عن شروط التوازن بوحدة متجانسة. فإذا افترضنا أن سعر الوحدة ك يساوي 1 س، وأن سعر الوحدة ج يساوي 2 س، وأن أجر ساعة العمل يساوي 0,5 س، وفائض القيمة (وهو هنا يساوي الربح) هو الفرق، فنحصل على الوضع المبين في المرحلة الأولى أدناه.

المرحلة 1	أدوات الإنتاج	الأجور	فائض القيمة	الناتج
القطاع 1	ج 20 = 2 × 40 س	ع 80 = 0,5 × 40 س	40 س	ج 60 = 2 × 120 س
القطاع 2	ج 10 = 2 × 20 س	ع 40 = 0,5 × 20 س	20 س	ك 60 = 1 × 60 س
المجموع	60 س	60 س	60 س	180 س

وفي المرحلة التالية، إذا بقي معدل الأجر النقدية ثابتاً تنخفض أسعار المنتجات بمقدار النصف لأن الإنتاجية تضاعفت (انظر الجدول أدناه). ويلاحظ أنه لا توجد مشكلة في

امتصاص المنتجات، فالأجور المدفوعة في كل مرحلة (60 س) تسمح بشراء كامل إنتاج القطاع 2 في نفس المرحلة (أي 60 ك بسعر 1 س في المرحلة الأولى، و 120 ك بسعر 0,5 س في المرحلة الثانية).

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	الأجور	فائض القيمة	الناتج
القطاع 1	ج $40 \times 2 = 80$ س	ع $80 = 1 \times 80$ س	س 80	ج $120 \times 2 = 240$ س
القطاع 2	ج $20 \times 2 = 40$ س	ع $40 = 1 \times 40$ س	س 40	ك $120 = 1 \times 120$ س
المجموع	س 120	س 120	س 120	س 360

ومن الملاحظات المفيدة هنا أن أدوات الإنتاج المنتجة في مرحلة معينة لا تحمل نفس القيمة الانتفاعية لأدوات الإنتاج المستخدمة في إنتاجها. فباستخدام 20 ج من أدوات الإنتاج في المرحلة الأولى لا يُنتج 60 ج من ذات النوع من أدوات الإنتاج، بل 60 ج من نوع أرقى من تلك الأدوات، فمثلاً باستخدام آلات بخارية لا تنتج آلات بخارية بل محركات كهربائية. ودون ذلك لا يمكن فهم كيف تتضاعف كفاءة أدوات الإنتاج من مرحلة لأخرى، فلو بقيت أدوات الإنتاج بلا تغيير فستبقى كفاءتها بلا تغيير، أي تبقى النسبة بين أدوات الإنتاج والعمل المباشر بلا تغيير. فإذا كانت نفس كمية العمل المباشر تستطيع تشغيل أدوات إنتاج لها ضعف القيمة لتنتج ضعف الإنتاج، فهذا يعني أن الأدوات مختلفة وأكثر كفاءة.

وهذه الملاحظة تمكننا من التفرقة بين نموذج إعادة الإنتاج الموسع الكثيف وبين النموذج العريض، ففي هذا الأخير يُنتج نفس نوع أدوات الإنتاج ولكن بكمية أكبر (وإعادة الإنتاج الموسع العريض هذا يحتاج لتشغيله إلى عمالة أكثر بنفس النسبة). أما في النموذج الأكثر كثافة الذي ندرسه هنا لا نحتاج لمثل هذه الزيادة في العمالة. ونقدم في ملحق هذا الفصل نموذجاً لإعادة الإنتاج الموسع على شكل معادلات جبرية<sup>(1)</sup>.

(1) بشأن المناقشة حول الأسواق، انظر لنين: "Le Romantisme Economique". بشأن قضية السوق؛ روزا لوكسمبورج: "L'Accumulation du Capital" (لندن، روتليدج 2003)؛ ميخائيل توجان-بارانوفسكي: "Les Crises Industrielle en Angleterre"



## 2. تحقق الناتج الفائض والدور النشط للائتمان

من هذا التخطيط العام لإعادة الإنتاج الموسع توصلت إلى نتيجة مهمة أولى وهي أن التوازن الديناميكي يحتاج إلى نظام ائتماني يضع تحت تصرف الرأسماليين الدخل الذي سيحققونه في المرحلة التالية. وهذه النتيجة توضح بدقة مضمون الفرضية الماركسية بأن عرض النقود يضبط نفسه مع الطلب عليها، أي مع الحاجة الاجتماعية لها بربط هذه الحاجة الاجتماعية مع شروط التراكم. وأهمية هذه الفرضية لا يستوعبها أولئك المنظرون الذين لا يجروون على استكمال عمل ماركس ويكتفون بالتوسع في شرحه. وفضلاً عن ذلك، فهذا الربط الدقيق بين الائتمان ونظرية التراكم هو الإجابة الوحيدة عن "قضية السوق" التي أثارها روزا لوكسمبورج.

## 3. هل يمكن تحقيق التراكم مع فرضية ثبات الأجور الحقيقية؟

ماذا يحدث لمعادلات إعادة الإنتاج الموسع إذا لم ترتفع الأجور الحقيقية بنفس معدل ارتفاع الإنتاجية، مثل حالة بقاء أجر الساعة الحقيقي ثابتاً؟ لا يوجد سوى حلين رياضيين ممكنين للمشكلة، أحدهما حل غير واقعي هو مقارنة توجان/ بارانوفسكي "الالتفافية"، والآخر واقعي وهو إدخال مفهوم استهلاك أو استيعاب فائض القيمة.

شارك توجان/ بارانوفسكي منذ أوائل القرن العشرين في الجدل حول الأسواق والدورة التجارية، حيث تحدثا في كتابهما "الأزمات الاقتصادية في إنجلترا" الصادر في عام 1901، عن سلسلة من المراحل في حالة توازن ديناميكي على الرغم من الركود في أجر الساعة الحقيقي. فالأدوات الإضافية المنتجة في كل مرحلة وبكميات متزايدة بفضل ارتفاع الإنتاجية توجه إلى القطاع الأول في المرحلة التالية لإنتاج مزيد من أدوات الإنتاج، وكذلك رأس المال، إلخ بلا نهاية. أما القطاع الثاني فيتوسع بقدر لا يتجاوز كمية العمل اللازمة لتشغيل أدوات الإنتاج نظراً لأن معدل أجر الساعة يبقى ثابتاً.

وفي المثال التالي، حيث تتضاعف الإنتاجية من مرحلة لأخرى في كل من القطاعين

نجد:

المرحلة 2	أدوات الإنتاج	العمل المباشر	(الضروري، الفائض)	الإنتاج
القطاع 1	10 ج +	100 ع	(25 ع، 75 ع) ←	150 ج
القطاع 2	10 ج +	20 ع	(5 ع، 15 ع) ←	60 ك
المجموع	60 ج	120 ع	(30 ع، 90 ع)	
المرحلة 3				
القطاع 1	137,5 ج +	137,5 ع	(17,5 ع، 120 ع) ←	412,5 ج
القطاع 2	12,5 ج +	12,5 ع	(1,5 ع، 11 ع) ←	75 ك
المجموع	150 ج	150 ع	(19 ع، 131 ع)	

وتشغيل 60 ج من المعدات المنتجة في خلال المرحلة 1، يحتاج إلى 120 ساعة من العمل المباشر في خلال المرحلة 2. ويستطيع العمال، مع عدم تغيير الأجور الحقيقية شراء 60 ك، وهذه تحتاج إلى 10 ج من المعدات و20 ع من العمل المباشر. أما بقية الأدوات (50 ج) فستسمح بإنتاج 150 ج، وهذه الأدوات ستحتاج في المرحلة الثالثة إلى عمل إضافي قدره 150 ع (وهو ما يحتاج إلى 12,5 ج، و12,5 ع). ويتحقق التوازن من مرحلة للتالية على الرغم من ركود الأجر الحقيقي لساعة العمل، مع ارتفاع الإنتاجية (عقدار الضعف في كل من القطاعين من مرحلة لأخرى سواء في إنتاجية العمل أو التركيب العضوي). ويتحقق التوازن بإحداث تشويه في توزيع قوى الإنتاج لمصلحة القطاع الأول، وارتفاع معدل فائض القيمة كما يلي:

المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
التركيب العضوي	60 ج / 120 ع	30 ج / 120 ع	التركيب العضوي
النسبة	200	100	النسبة
إنتاجية القطاع 1	150 ج / 100 ع	60 ج / 80 ع	إنتاجية القطاع 1
النسبة	200	100	النسبة
إنتاجية القطاع 2	60 ك / 20 ع	60 ك / 40 ع	إنتاجية القطاع 2
النسبة	200	100	النسبة
التوزيع: 1/(1+2)	6/5	3/2	التوزيع: 1/(1+2)
معدل فائض القيمة	% 300	% 100	معدل فائض القيمة
			% 690

وهذا الحل "الالتفافي غير منطقي لأن التوازن بين سلع الاستهلاك وأدوات الإنتاج يجب أن يتحقق من مرحلة لأخرى ولا يمكن تأجيله إلى ما لا نهاية. وإذا كانت كل مرحلة تناظر فترة حياة أدوات الإنتاج، فإن المرحلة تنطبق على مرحلة "التخطيط" لقرارات الاستثمار. وأدوات الإنتاج لا تُنتج في مرحلة معينة إلا إذا أمكن شراء سلع الاستهلاك التي تنتجها في المرحلة التالية، وهذا يعني أنه إذا لم يرتفع أجر ساعة العمل فستحدث أزمة فائض إنتاج ابتداءً من المرحلة الثانية، حيث تبقى المعدات المنتجة في المرحلة الأولى بلا عمل، أما الجزء منها الذي يستخدم فيحتاج إلى عمالة أقل. وهذه هي المشكلة الكينزية ومصدر الأزمة الكبرى، حيث يتعطل النظام (المعدات متوافرة ومعها بطالة) ولا يمكن تحريكه من جديد إلا برفع الأجور.

والغريب أن حل توجان/ بارانوفسكي غير المنطقي في نظام رأسمالي، يمكن تصور تحققه في نظام مفترض دولي مخطط يمكنه رفع معدلات الاستهلاك باستمرار، وهو أمر غير ممكن في ظل الرأسمالية حيث الربحية هي التي تحدد قرارات الاستثمار. والواقع أن هذا هو ما كان يحدث في النظام السوفييتي في عهد ستالين.

ويمكن استبعاد الجانب غير المنطقي في الأمر إذا أمكن استهلاك فائض القيمة. ففي نموذجنا البسيط يجري "توفير" فائض القيمة بالكامل، ولكن إذا افترضنا أن جزءاً محدداً منه سيستهلك فإن طبيعة التوازنات لن تتغير. وهذا يعني أنه إذا بقي أجر ساعة العمل ثابتاً، أو ارتفع بمعدل أقل من معدل ارتفاع الإنتاجية، فإنه يجب استهلاك نسبة أكبر من فائض القيمة حتى يمكن المحافظة على التوازن الديناميكي. والواقع أنه ليست هناك تناقضات "لا يمكن التغلب عليها" - أو نظرية الانهيار الكارثي، أو الأزمة الدائمة - ولكن مجرد أساليب بديلة للتغلب عليها، فهناك الأساليب الرأسمالية التي تحتفظ بالقسمات الأساسية للنظام، وهناك البدائل الاشتراكية التي تتجاوزها<sup>(1)</sup>.

في ظل الرأسمالية هناك ثلاثة حلول للمشكلة:

"الحل" الأول هو استهلاك الرأسمالي لنسبة متزايدة من فائض القيمة، وهو حل غير

(1) تشميرلين: "The Theory of Monopolistic Competition" (Boston)، دار نشر جامعة هارفارد، (1933)؛ ج. روبنسون: "Imperfect Comprtition"، لندن، ماكميلان، 1933؛ بول باران وبول سوزي: "Le Capitalisme Monopolistique": مقال حول الاقتصاد الأمريكي والنظام الاجتماعي"، نيويورك، مونتلي ريفيو، 1966؛ باران وسوزي: "رأس المال الاحتكاري"، 1936.

طبيعي؛ لأن المنافسة بين الرأسماليين تفرض عليهم "التوفير"، كما أن الأيديولوجية التي تعكس سمات النظام الرأسمالي تعارض ذلك. "والحل" الثاني اكتشفه النظام المركزي بنفسه للتغلب على تناقضاته، وهي البدائل الرأسمالية التي تحافظ على سمات النظام، والبدائل الاشتراكية التي تلغيها من البداية. وكما يقول باران وسوزي فإن المنافسة بين الاحتكارات، وإضافة "نفقات التسويق"، وكذلك أشكال من الطقيلية من الدرجة الثالثة، هي "الحل" التلقائي الذي يقدمه النظام (وهي جميعاً وُصفت بمعرفة تشيمبرلين وروبنسون منذ وقت طويل).

أما الحل الثالث للمشكلة فيقتضي التدخل المباشر للدولة لاستهلاك الفائض في النفقات العامة مدنية كانت أم عسكرية. وكان فضل بول باران أنه فهم بنظرة لماحة أن تحليل التوازن الديناميكي لا يمكن تحقيقه في إطار النموذج البسيط ذي القطاعين، وإنما في إطار نموذج ثلاثي القطاعات (حيث القطاع الثالث هو الدولة التي تستهلك نسبة متزايدة من الفائض). واحتاج هذا التحليل الذي يتمشى مع الواقع إلى إدخال مفهوم أوسع من مفهوم فائض القيمة، ومرتبطة مباشرة بإنتاجية العمل المنتج. وهذا المفهوم هو مفهوم الفائض.

هل إدخال هذه الحلول خاصة الثالث منها يغير الحالة الموضوعية لقوة العمل؟ والجواب هو نعم بالنسبة لأولئك الذين ينظرون لهذه الحالة من وجهة نظر اقتصادية. ولكن في الواقع فإن هذه "الحلول" تذكرنا فقط بوجود علاقة جدلية بين القوى الذاتية والموضوعية، لأن تدخل الدولة يجب أن يوضع في سياق الصراع الطبقي الذي يعطيه معناه.

والجدلية لا تعني تجميع بعض العناصر المستقلة، فالصراع الطبقي بكل مظاهره المختلفة الموضحة هنا، لا "يكشف" الشروط الموضوعية للتوازن. مجرد الصدفة السعيدة، لكنه يغير هذه الشروط الموضوعية. والنموذج بالضرورة وحيد الاتجاه ولكن الواقع ليس كذلك، ونتائج الصراع الطبقي تغير شروط "النموذج"، فهي تؤثر على تخصيص الموارد، ومعدل ارتفاع الإنتاجية، إلخ. والظروف الموضوعية والقوى الذاتية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

وتم ملاحظة أخيرة: فالتحليل السابق للتوازن الديناميكي لم يحتوِ أية افتراضات بشأن

اتجاهات معدل الربح، وسنعود لهذه النقطة فيما بعد عند الحديث عن مراحل تطور النظام الرأسمالي وقضية انخفاض معدل الربح المرتبطة به، ولن أتدخل هنا في الجدل حول "قانون الاتجاه لانخفاض معدل الربح". ومثل بول سوزي تجرأت بدوري في التقدم ببعض التأملات التي تتجاوز ما كتبه ماركس بشأن هذه القضية. وهكذا تدخلت في المناقشة لأقترح أن توضع الحقائق المسلم بها بشأن التغيرات في معدل الربح في سياق إطار تاريخي ملموس يحدد المراحل المتتالية التي تميزها توافقات معينة للمؤشرين ("نق" و"م") على نمو الإنتاجية في كل من القطاعين المزدجين في إطار الجدل الماركسي<sup>(1)</sup>.

#### 4. الانتقال من أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق

كما أن اعتبارات المنافسة بين أجزاء من رأس المال تكفي لتفسير تحول القيم إلى أسعار الإنتاج، فهناك مجموعة أخرى من الحقائق المؤثرة تحول بدورها أسعار الإنتاج إلى أسعار السوق. والعنصر الأول المؤثر هنا هو وجود احتكارات تنفي الفرضية اللبرالية عن قيام "المنافسة". وهذه الاحتكارات التي تحكمت في شكل الرأسمالية منذ نهاية القرن التاسع عشر لها وضعية تسمح بامتصاص ريع احتكاري من مجمل فائض القيمة بما يضمن لها الحصول على معدلات للربح تفوق تلك التي تحصل عليها القطاعات الخاضعة لها. وقد حققت مداخلات باران وسوزي وما جندوف تقدمًا كافيًا في هذا المجال. وهذه المداخلات وحدها هي التي تسمح لنا بفهم طبيعة الرأسمالية في أيامنا، سواء من حيث توجهها نحو الركود، والأساليب التي تتبعها للتغلب على هذا التوجه (خاصة الأمولة).

وامتدادًا لهذا التحليل تقدمت بالفرضية بأن التمرکز المتزايد لرأس المال، وهو القسمة المميزة لرأس المال المعاصر، يسمح لنا بالحديث لأول مرة عن نظام الاحتكارات المعممة والمعوّلة والمأمولة. وهو الأساس لتبلور الإمبريالية الجماعية للثالث أي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

والعنصر المؤثر الثاني في تحديد أسعار السوق يحتاج إلى التحليل النظري لدور المعيار النقدي. وماركس يقدم هنا رؤية موسعة مثيرة للاهتمام بشأن الربط بين "سلعة المعيار"

(1) سمير أمين: "Au dela du Capitalisme Senile"، باريس، 2002.

(أي الذهب) ودور الائتمان في خلق النقود وتدميرها. وقد وضعت بدوري عدة فرضيات حول هذا الموضوع في ظل ظروف التخلي العام عن معيار الذهب<sup>(1)</sup>. وتبقى الحقيقة أن المجتمعات الإنسانية تحتاج دائماً بفضل تعريبها (الاستلاب السلعي في حالة الرأسمالية) إلى "تميمة"، والذهب يلعب هذا الدور في عالمنا المعاصر كما يحدث دائماً في حالات أزمات التراكم، كما هو الحال اليوم.

وهناك مجموعة ثالثة من العناصر المؤثرة على أسعار السوق، وهي من نوع الحالة العامة (مثل أوقات النمو السلس وأوقات تزايد المنافسة بين الرأسماليين)، أو الحالة الخاصة (مثل ظهور منتجات "جديدة" في مقابل منتجات استنفدت فرص النمو).

والتجريبية المطلقة التي يسير عليها الاقتصاد الشائع، السائد بصفة خاصة في البلدان الأنجلوساكسونية، تدعي استنباط "قوانين" تسمح بفهم الحياة الاقتصادية بمراقبة الواقع المباشر (مثل الأسعار كما هي في الواقع). وفشل هذه الأساليب، كما سيتبين عند استعراضنا لتخطيطات سرافا بعد قليل، يكشف ببساطة الطبيعة الأيديولوجية للاقتصاد الشائع من حيث إنه مجرد ترثرة المقصود منها هو إضفاء الشرعية على أنشطة رأس المال.

## 5. الالتفاف الضروري عن طريق القيمة.

ماذا يقول قانون القيمة؟ يقول إن المنتجات عندما تكون سلعة تمتلك قيمة؛ وإن هذه القيمة قابلة للقياس؛ وإن معيار هذا القياس هو كمية العمل المجرد اللازم اجتماعياً لإنتاجها؛ وإن هذه الكمية هي مجموع كميات العمل المباشر وغير المباشر (المحول) المستخدم في عملية الإنتاج. ولا يمكن الفصل بين مفهوم السلعة وبين قانون القيمة المعبر عنه بهذه الصيغة.

ما الذي لا يقوله قانون القيمة؟ إن السلع يجري تبادلها بنسبة قيمتها؛ وإن العمل المباشر هو العمل الحالي، في حين أن العمل غير المباشر هو عمل سابق متبلور على شكل أدوات الإنتاج. (ويقوم الجزء الثاني من كتاب رأس المال على حقيقة أن إنتاج أدوات الإنتاج وإنتاج سلع الاستهلاك لا يجريان في مراحل متتالية ولكن في الوقت نفسه، وهذا ما يحدد التقسيم الاجتماعي للعمل في الشكل الأكثر عمقاً.

(1) سيمر أمين: "Le Developpement Inegal"، ص ص 74 - 76.

وامتلاك قيمة معينة، والتبادل طبقاً لهذه القيمة، مفهومان مختلفان. ويقول ماركس إنه في النظام الرأسمالي يجري تبادل السلع طبقاً لعلاقات تحددها أسعار الإنتاج، فهل هنا تناقض؟ هل هذا يعني أن الالتفاف عن طريق القيمة لا فائدة منه؟ إجابتي على السؤالين بالسلب.

تحدد أسعار الإنتاج من التراكب بين قانون القيمة من ناحية، وقانون المنافسة بين رؤوس الأموال من الناحية الأخرى. والقانون الأول وهو أكثر قوة، يقضي بأن يجري التبادل بحسب القيمة في نظام للإنتاج يخضع للإنتاج السلعي البسيط، وهو نظام لم يوجد في التاريخ. أما النظام الرأسمالي، الذي لا يمكن اقتصره على هذا، فيحوي إلى جانب سيطرة الإنتاج السلعي، تفتت رأس المال والمنافسة بين رؤوس الأموال (والرأسماليين). والواقع المرئي على شكل أسعار الإنتاج ينتج من تركيب هذين القانونين وهما يقعان على مستويين مختلفين.

نقول إن أسعار الإنتاج تنتج من الأثر المركب لهذين القانونين، فهل يمكن التعبير عن هذا التجميع بمعادلة تحول كمية؟ ويقوم ماركس في الجزء الثالث بهذا بطريقته المعتادة وهي إعطاء أمثلة رقمية عن حالات مختلفة ممكنة، وهو لا يعقد مقاربات متتالية ولكنه يكتفي بمقاربة أولى، حيث يعبر عن رأس المال الثابت بالقيمة لا بالسعر. ويمكن أن نقوم بحل مشكلة التحول ببساطة عن طريق مقارنة واحدة باستخدام مجموعة من المعادلات الآتية. فهل هذه العملية سليمة؟ نعم بالتأكيد.

ولا يمكن القول إن القيمة هي إحدى نتائج عملية الإنتاج، وإن السعر هو أحد نتائج عملية التبادل، فالقيمة والسعر كلاهما من نتائج العملية المتكاملة. وفي الواقع فالقيمة لا تتحقق، وبالتالي لا توجد، إلا من خلال التبادل. وفي هذه العملية المتكاملة يتحول العمل الملموس إلى عمل مجرد، ويتحول العمل المعقد إلى عمل بسيط.

وشرط التحول هو القدرة على تحويل العمل المأجور إلى كمية من العمل المجرد، وفي الواقع فالالاتجاه الطبيعي للرأسمالية هو تحويل الأشكال الملموسة للعمل إلى عمل مجرد، وذلك عن طريق إخضاع العامل للآلة، وتخفيض دور المهارة الشخصية للعامل على نطاق واسع.

وغابت قضية التحول لأن الكتاب الذين حاولوا مواصلة العملية التي بدأها ماركس

في الجزء الأول، حاولوا كذلك حل مشكلة يمكن ببساطة إثبات أنها غير قابلة للحل: ألا وهي تحويل القيم إلى أسعار مع المساواة بين معدلات الربح الناتجة من المعادلات التي تنتج عنها أسعار الإنتاج، ومعدل الربح المقدر بالقيمة والناتج مباشرة من معدل فائض القيمة. فإذا تخيلنا عن هذا المطلب لا نجد صعوبة في تحويل القيم إلى أسعار، فهل يضايقنا أن نكتشف أن معدل الربح يختلف عن معدل فائض القيمة؟ بالعكس فالطبيعي أن يختلف هذان المعدلان، بل الواقع أن هذه النتيجة للتحويل هي أحد الاكتشافات الأساسية للماركسية.

وفي الأشكال المكشوفة للاستغلال يكون معدل الاستغلال واضحًا ببساطة، فالقن يعمل في أرضه لمدة ثلاثة أيام، وفي أرض السيد ثلاثة أيام، وكلاهما يعرف هذه الحقيقة. أما أسلوب الاستغلال الرأسمالي فغير شفاف، فالبرولتاري يبيع قوة عمله ولكن ما يبدو هو أنه يبيع عمله، ويتقاضى أجر العمل لمدة ثمان ساعات وليس عن الساعات الأربع اللازمة لإبقائه في حالة العمل فقط. ومن الناحية الأخرى فالبرجوازي يحقق ربحًا وهذا الربح يُنسب لما يمتلكه من رأسمال وليس لما يستغله من قوة العمل، ولذلك يبدو للرأسمالي أن رأسماله منتج.

وقد أعطيت أهمية كبرى لهذا الفرق بين شفافية الاستغلال في الأنظمة السابقة للرأسمالية، والتغمية لعملية الاستحواذ على فائض القيمة في النظام الرأسمالي، وبنيت على هذا الفرق مجموعة من الفرضيات تتعلق بالآتي: (أ) الاختلاف في المضمون بين الأيديولوجية السابقة للرأسمالية (التغريب في الطبيعة)، وبين الأيديولوجية الرأسمالية (الاستلاب أو التغريب السلعي)؛ (ب) العلاقات المختلفة بين القاعدة والهيكل العلوي، حيث كانت السيادة للأيديولوجية في جميع الأنظمة السابقة للرأسمالية، وبالعكس تحولت السيادة للقاعدة الاقتصادية في النظام الرأسمالي. ولذلك ظهرت "القوانين الاقتصادية"، و"علم الاقتصاد" في ظل الرأسمالية.

وعلم الاقتصاد البرجوازي (النيوكلاسيكي أو الاقتصاد الشائع) يحاول أن يستنتج تلك القوانين مباشرة من الظواهر الواضحة، وهو لذلك ينظر لرأس المال كما ينظر إليه الرأسمالي، أي باعتباره أحد العناصر المنتجة بذاتها، والعنصر المنتج الآخر هو العمل. ومن الممكن الاكتفاء بالقول بأنه لفهم الرأسمالية لا يكفي أن نفهم قوانينها الاقتصادية،



بل أن نفهم كذلك العلاقة بين هذه القوانين وبين الشروط العامة لإعادة إنتاج المجتمع، أي كيف يؤثر هيكلها الأيديولوجي على قاعدتها الاقتصادية. ومفهوم القيمة هو المفتاح لفهم هذا الواقع بكل ثرائه، أما أولئك الذين يقتصرون على النظرة الضيقة التي أدينها، عادة ينتهون باعتبار أن الاشتراكية ليست أكثر من "رأسمالية بلا رأسمالين".

وفضلاً عن ذلك، فهذه الحججة رغم صحتها ليست الوحيدة الممكنة، فسنتكشف أن المعالجة التجريبية للقضية التي "توفر هذا العمل المضني وبلا فائدة" (بالنسبة لها)، وتحاول أن تدرك الواقع بشكل مباشر كما تعبر عنه "أسعار السوق"، إنما تدخل في طريق مسدود.

وهنا يمكن أن نتساءل عما يحدث إذا استخدمنا بدل تحليلنا المرتكز بدقة على الجزء الثاني من كتاب رأس المال، تحليلاً يعتمد مباشرة على الأسعار مثل نموذج تخطيط سرافا؟

### تخطيط سرافا

في نموذج سرافا، يُعطى النظام الإنتاجي (أي كميات كل سلعة 1، 2، ...، ك، ...، ن، والتقنيات المستخدمة لإنتاجها بما في ذلك المدخل من العمل المباشر)، وكذلك الأجر الحقيقي (أي كمية المنتجات التي يسمح أجر الساعة للعامل الأجير بشرائها). وبذلك يمكن تحديد الأسعار النسبية، ومعدل الربح في حالة توازن ساكن (استاتيكي). والفرق بين الطريقتين يقع في مستويين مختلفين يجب التمييز بينهما: أ) استخدام الأسعار بدلاً من القيم؛ ب) النظر في نظام للإنتاج يشمل "ن" من الفروع بدلاً من القطاعين المتخصصين في إنتاج أدوات الإنتاج، وبيع الاستهلاك.

لنفترض أن لدينا خطين للإنتاج 1، و2، وكل منهما ينتج أدوات إنتاج وبيع استهلاك، وأن  $r$  هو معامل المدخلات اللازمة لإنتاج هذه المنتجات؛ وأن  $s_1$ ، و  $s_2$  = سعر الوحدة؛ وأن  $j$  يساوي معدل الأجر (أي كميات العمل التي يحددها المعامل  $10$  و  $20$ )؛ و  $r$  = معدل الربح؛ وهنا نحصل على:

$$s_1 = (r + 1)(j_{10} + s_2 + s_1)$$

$$s_2 = (r + 1)(j_{20} + s_2 + s_1)$$

وفي مقابل هذا النظام نجد نظام القيم كالتالي:

$$أ_1 ق_1 = 10 أ_1 + 2 ق_2$$

$$أ_2 ق_2 = 20 أ_2 + 2 ق_1$$

ويجب ألا ننسى أنه نظرًا لأن المنتجين 1، و2، ليسا مخصصين كل منهما بشكل طبيعي كأدوات إنتاج أو سلع استهلاك، فإن هذا النظام لا يعبر عن توازن بين العرض والطلب لكل قطاع، وشروط مثل هذا التوازن المفترض حدوده خارجية عن النموذج.

ونفترض معيارين لارتفاع الإنتاجية ط<sub>1</sub>، وط<sub>2</sub> لكل من فرعي الإنتاج 1، و2، ولنفترض من باب التبسيط أنهما متساويان "ط". ولنفترض كذلك أن نظام القيم للمرحلة الأولى هو كالتالي:

$$ق_1 = 0,4 + 2 ق_2$$

$$ق_2 = 0,6 + 1 ق_1$$

$$ق_1 = 1,15 \quad ق_2 = 1,31$$

فإذا افترضنا أن نفس كمية العمل المباشر تستطيع أن تشغل ضعف كمية أدوات الإنتاج والمواد الخام (وبنفس النسب طلبًا للتبسيط) لتنتج ضعف كمية المنتجات النهائية. وإذا كانت ط = 0,5 فإننا نحصل في المرحلة الثانية على:

$$ق_1 = 0,4 + 2 ق_2$$

$$ق_2 = 1,0 + 2 ق_1$$

$$ق_1 = 1,07 \quad ق_2 = 1,65$$

وفي الجدول التالي يظهر تطور نظام القيم التي نحصل عليها بنفس كمية العمل الإجمالي دون تغيير:

المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
$5,44 = 2,0 ق_1 + 2,0 ق_2 = 5,44$	$2,45 = 1,0 ق_1 + 1,0 ق_2 = 2,45$	الإنتاج
$3,14 = 1,0 ق_1 + 1,0 ق_2 = 3,14$	$1,45 = 0,5 ق_1 + 0,5 ق_2 = 1,45$	الاستهلاك الإنتاجي
$2,30 = 1,0 ق_1 + 1,0 ق_2 = 2,30$	$1,00 = 0,5 ق_1 + 0,5 ق_2 = 1,00$	النتج الصافي

والنتائج، أي الزيادة في الناتج الصافي (من 1,00 إلى 2,30) لا علاقة له بنسب التوزيع (حيث لم نقدم افتراضات بشأن الأجور أو معدل الربح).

فإذا درسنا تطور نظام يعبر عنه بالأسعار فلا مناص من عمل افتراضات تتعلق بأسلوب توزيع الدخل. وفي النظام السابق، معبراً عنه بالأسعار نجد:

$$0,2 س_1 = (ر + 1) (0,4 ج + 0,4 س_2)$$

$$0,5 س_1 = (ر + 1) (0,6 ج + 0,1 س_2)$$

ونستكمل بافتراض بشأن الأجور، مثلاً:  $0,2 س_1 + 0,2 س_2 = ج$

وهذا النظام يمكن تسميته "نظاماً لإنتاج السلع باستخدام السلع فقط"، ويعبر عنه كالتالي:

$$0,28 س_1 + 0,48 س_2 = (ر + 1) س_1$$

$$0,62 س_1 + 0,22 س_2 = (ر + 1) س_2$$

وحل هاتين المعادلتين يعطي:  $س_1 / س_2 = 0,93$

وللمرحلة التالية يصير النظام:

$$0,4 س'_1 + 0,8 س'_2 = (ر' + 1) س'_1$$

$$1,0 س'_1 + 0,2 س'_2 = (ر' + 1) س'_2$$

وتتوقف النتائج (الأسعار النسبية ومعدل الربح) على تطور الأجور، فإذا افترضنا

ثبات الأجور الحقيقية، أي:

$$ج' = ج = 0,2س'_1 + 0,2س'_2$$

يصير النظام:

$$1س'_1 = (ر + 1)(0,44س'_2 + 0,24س'_1)$$

$$2س'_2 = (ر + 1)(0,16س'_2 + 0,56س'_1)$$

وحل هاتين المعادلتين يعطي:  $س'_1 / س'_2 = 0,96$ ، ومن هنا نحصل على الجدول التالي المعبر عنه بالأسعار:

المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
$4,08 = 2س'_2 + 2س'_1$	$2,08 = 1س'_2 + 1س'_1$	الإنتاج
$2,44 = 1س'_2 + 1س'_1$	$1,24 = 0,5س'_2 + 0,7س'_1$	الاستهلاك الإنتاجي
$1,64 = 1س'_2 + 0,6س'_1$	$0,84 = 0,5س'_2 + 0,3س'_1$	النتج الصافي
$0,41 = 0,2س'_2 + 0,2س'_1$	$0,42 = 0,2س'_2 + 0,2س'_1$	منه الأجور
$1,23 = 0,8س'_2 + 0,4س'_1$	$0,42 = 0,3س'_2 + 0,1س'_1$	والأرباح

ويلاحظ أن المقارنة بين المرحلتين غير محددة؛ لأن حل المعادلات يعطي لنسب الأسعار  $س'_1 / س'_2$ ، و  $س'_1 / س'_2$  قيمًا تختلف مع تطور الأجور. ونحن نعرف من افتراضاتنا بأن نظام المرحلة الثانية سيعطي من نفس كمية العمل الإجمالي ضعف المنتج الملموس (أي القيمة الاستعمالية) من القطاعين 1، و2، ولكن إذا افترضنا أن  $س'_1 = س'_1 = 1$ ، فسنحصل على  $س'_2$  لا تساوي  $س'_2$  لأن النسب بينها تتوقف على طريقة توزيع الناتج، وفي حالتنا  $س'_1 = 1,08$ ، و  $س'_2 = 1,02$ .

والنتج الصافي وهو مقياس النمو في القيمة المستقل عن توزيع الناتج (وفي نموذجنا يرتفع هذا الناتج الصافي بمقياس القيمة من 1,00 إلى 2,30)، يرتفع هنا بمقياس الأسعار من 0,84 إلى 1,62 (أي معدل نمو يساوي 193 %)، مع نفس الافتراض بالنسبة للأجور.

وعدم اليقين هذا في قياس تطور قوى الإنتاج بمقياس الأسعار، يجعلنا نفضل استخدام نموذج مبني على القيمة وهو المقياس المؤكد الوحيد.

والعيب الرئيسي للتحليل على أساس الأسعار بالمقارنة بالتحليل على أساس القيمة، لا يعود للطبيعة "المفتوحة" لنموذج سرافا (بمعنى أن التوازن الديناميكي للعرض والطلب لكل منتج - أدوات إنتاج أو سلع استهلاك - لا يعمل كشرط داخلي للنموذج وإنما يفترض حدوثه كعلاقة خارجية)، وذلك في مقابل الطبيعة "المقفلتة" لنموذج ماركس الذي يدخل التوازن المعني في صلبه. ويعود هذا العيب لإحلال الأسعار التي تتوقف على التوزيع محل القيم التي لا تتوقف عليه. وهذا يعني أن مفهوم الارتفاع في إنتاجية العمل (كمقياس لتطور قوى الإنتاج) وهو مفهوم موضوعي تمامًا عند ماركس حيث لا يتوقف على معدل فائض القيمة، لا يصير موضوعيًا في نموذج سرافا أو أي نموذج آخر مبني على الأسعار.

وفضلاً عن ذلك فإطار سرافا لا يسهل تحليل شروط التوازن الديناميكي، لأنه بعكس إطار ماركس لا يهتم بتوازن العرض والطلب لكل نوع من المنتجات. ولذلك يستحيل استخلاص الفرضيات التي عرضناها أعلاه بشأن إعادة الإنتاج الموسع، فهو لا يقدم سوى نموذج تجريبي فقير، يعطينا بالكثير تطوراً جرت ملاحظته، ولكنه لا يسمح باستخلاص أي قوانين للتطور.

والنظام المعبر عنه بالأسعار هو نظام محدد تمامًا - بمعنى أن الأسعار النسبية ومعدل الربح محددة - بمجرد تحديد معدل الأجور الحقيقية.

وهنا تثار قضية المعيار، فيحدده سرافا بالطريقة الريكاردية كالاتي: هل هناك معيار يترك الناتج الصافي ثابتاً في حين يتغير التوزيع (ج أو ر) بشكل مستقل؟ والإجابة عن هذا السؤال بالسلب، ولندرس أسباب ذلك.

سرافا لا يحلل النظام كما يفعل ماركس، بل هو يستبعد قوة العمل من عملية الإنتاج حتى لا يعتبر الأجور كقيمة لقوة العمل، وإنما كأحد أبواب التوزيع. وهو لذلك يصف النظام على الشكل التالي:

$$1س(0,2 + 0,4س_1) + (1 + ر)0,4س_2 = 1س_3$$

$$2س_2 = 0,6 + (ر + 1)(2س_2 + 1س_1)$$

كما يقترح أيضًا أن نختار أسعار الناتج الصافي كمقياس كالاتي:

$$1 = 2س_2 + 1س_1$$

وبهذا المعيار تصير "ر" و"ج" مرتبطتان بعلاقة خطية مستقلة عن  $1س_1$  و  $2س_2$  وهي:

$$ر = ر'(ج - 1)$$

وهنا نجد: أ) إذا كانت ج = 1، تكون ر = صفر، و  $1س_1 = 1,15$ ، و  $2س_2 = 1,30$

والأسعار هنا تساوي القيم، ويصير النظام:

$$1س_1 = 0,2 + 0,4س_2 + 0,4س_1$$

$$2س_2 = 0,6 + 0,1س_2 + 0,5س_1$$

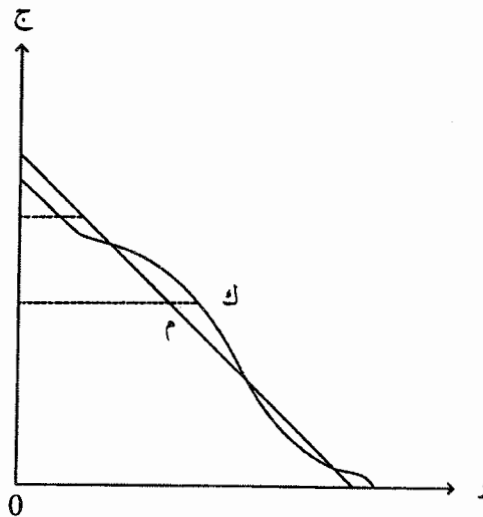
$$1 = 0,3س_1 + 0,5س_2$$

وب) عندما تكون ج = صفر،  $ر = ر' = 70\%$ ، تكون  $1س_1 = 1,22$ ، و  $2س_2 =$

1,27

وبهذا المعيار تكون هناك علاقة خطية بين "ر" و"ج"، أما لأي معيار عشوائي آخر

فلن تكون العلاقة خطية ولا متكررة بل ستكون كالمبين بالشكل أدناه.



ولكن هل يعتبر هذا المعيار أفضل من غيره؟ لا بالمرّة، أ) لأن هذا المعيار يقتضي إعمال معالجة سرافا للأجور، فإذا أدخلت الأجور ضمن عملية الإنتاج بوصفها رأسمال متغير فعندها يتغير المعيار بتغير ج، ولا يعود مستقلاً عن الأسعار؛ ب) ولأنه حتى مع صيغة سرافا، فنظرًا لأن الناتج الصافي يتغير بمرور الوقت (كنتيجة للنمو) فيصير المعيار غير مستقل عن الأسعار ولكنه مرن.

فإذا أدخلنا ج في العملية الإنتاجية كما ينبغي، فمهما كان المعيار المستخدم، سنحصل على ثلاث معادلات وأربع متغيرات (س<sub>1</sub>، س<sub>2</sub>، ر، ج). ويظل ممكناً التعبير عن ر كدالة لـ "ج" ولكن العلاقة لا تعود خطية، ولا حتى متكررة في نزول.

والقضية الأساسية وراء الجدل حول اختيار القيمة كمعيار أو اختيار معيار آخر هي كيفية القياس بدقة وموضوعية تقدم قوى الإنتاج.

أما معيار القيمة فيمكننا من قياس تقدم قوى الإنتاج من مرحلة لأخرى، ولهذا السبب اختاره ماركس.

وليس من العدل بالنسبة لماركس أن نرجع اختياره للقيمة كمعيار للأسعار إلى كونها تحقق النتائج، أي أن التحول ممكن باستخدامها، فالجدل حول التحول ثانوي، ومهما كثر وأريق بسببه المداد فهو ليس حيويًا.

وفي الواقع كان ماركس يبحث عن أداة يمكن بها قياس تطور قوى الإنتاج، وهذه الأداة هي القيمة، وفي نهاية المطاف فالعمل اللازم اجتماعيًا هو "ثروة" المجتمع الوحيدة، والقيمة مستقلة عن أسلوب التوزيع.

واستخدام معيار القيمة يعني مقارنة التقدم من نظام (0) إلى نظام آخر (1) أو (2) إلخ. على المحور الرأسي ج. وعلى هذا المحور ر = صفر، والأجور "ج" تمتص الناتج الصافي بأكمله. والنظام الذي يعظم ج عندما تكون ر = 0، يعظم الإنتاج، أو يقلل الزمن اللازم اجتماعيًا لإنتاج كمية معينة من القيمة الاستعمالية، وهذا يعني أنه يحقق استخدامًا أكثر كفاءة.

أما معيار سرافا فيعني مقارنة النظام حول المحور الأفقي، حيث ج = صفر، ر = ر'، والربح يستوعب الناتج بالكامل. والنظام الذي يعظم معدل الربح "ر'" يعتبر الأفضل، فهل

هذا يؤدي نفس المعنى؟ ليس بالضرورة، فنتائج الطريقتين للمقارنة لا تكون متماثلة إلا إذا كان المنحنيان "0"، و"1" لا يتقاطعان. أما إذا تقاطع المنحنيان فهناك فرصة أن النظام الذي يعظم "ج" لا يعظم "ر".

لماذا؟ لأنه حول المحور الرأسي ( $r = 0$ ) فالمقارنة بين النظامين تأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه (في حالة نظام لمنتجين) المعاملات الأربعة:  $أ_{11}$ ،  $أ_{21}$ ،  $أ_{12}$ ،  $أ_{22}$ ، التي تعبر عن المدخلات من السلع، والمعاملين  $أ_{10}$ ،  $أ_{20}$ ، اللذين يحددان المدخلات من العمل المباشر. وهنا يصير النظام (في حالة  $r = 0$ ):

$$أ_{11}س_1 + أ_{21}س_2 + أ_{10}ج = س_1$$

$$أ_{12}س_1 + أ_{22}س_2 + أ_{20}ج = س_2$$

وهنا تكون الأسعار "س" متمشية مع القيم "ق".

أما إذا قارنا النظامين الإنتاجيين حول المحور الأفقي (ج = صفر)، فهذا يعني أخذ المعاملات الأربعة المتعلقة بالسلع فقط (أي إنتاج السلع بواسطة السلع فقط وبدون العمل المباشر)، وإهمال المعاملين المتعلقين بالعمل المباشر، وهنا يصير النظام (في حالة ج = صفر):

$$أ_{11}س_1 + أ_{21}س_2 = (ر + 1)س_1$$

$$أ_{12}س_1 + أ_{22}س_2 = (ر + 1)س_2$$

ومعيار القيمة أفضل لأنه وحده الذي يعتبر الإنتاج النتيجة لجميع المعاملات التقنية التي تعبر عنه.

ونستنتج من هذا التحليل النتيجة الأساسية التالية: أن النظام الاجتماعي الذي يعظم معدل الربح (لمستوى معين من الأجور) لا يعظم بالضرورة تطور قوى الإنتاج (بمعنى خفض الوقت اللازم اجتماعياً).

ولا يمكن الاستغناء عن نظرية القيمة، فهي وحدها التي تسمح لنا بربط جميع المتغيرات الاقتصادية (الأسعار والدخول) بقاسم مشترك، وهو القيمة (أي كمية العمل اللازم اجتماعياً) المستقل عن قواعد التوزيع (أي الاستغلال والمنافسة... إلخ). وهي



التي تسمح بتوصيف مرحلة معينة (أي التحليل الاستاتيكي في الزمن الثابت)، ولقياس التغير من مرحلة لأخرى (أي التحليل الديناميكي في الزمن المتغير) لتطور قوى الإنتاج. إذا جرى استخدام معيار واحد لوصف نظامين سواء أكانا متتاليين أو متزامنين، فستكون هناك علاقة بين "ج" و"ر" (كما هو مبين بالشكل أعلاه) إما على شكل منحنيين من النوع "ك" أو منحني من نوع "ك" ثم خط مستقيم من نوع "م".

وفي نظام سرافا لا يمكن وجود معيار واحد لأي نظامين، ففيه يختفي العمل من معادلات الإنتاج، نظرًا لأن الأجور يحل محلها ما يساويها (وهو سلع الاستهلاك التي يشتريها العمال). وهنا تكون السلع لا تنتجها إلا السلع بدون تدخل العمل (الذي يبقى مفترضًا)، وفي هذه الحالة يُنسب الفائض بأكمله لرأس المال الذي يبقى عنصر الإنتاج الوحيد! وهذه أقصى درجات التغريب، فالسلع (بما في ذلك سلع الإعاشة للعمال) تلد أبناء (أي كمية أكبر من السلع) دون تدخل العمل بأي شكل. وهذا التغريب الأقصى يماثل تغريب الرأسمالي الذي يحصل على المال باستخدام المال، ويعتبره عنصرًا منتجًا (انظر الفصل الثاني أدناه). بل أكثر من ذلك، تُخفي المدخلات المادية إذ يحل محلها ما يساويها من العمل السابق، وهنا لا يظهر في النظام سوى عنصر واحد وهو العمل المؤرخ الذي الذي يتحول إلى عنصر "الزمن المنتج" على طريقة بوم بافريك.

حاولت جميع "علوم" الاقتصاد التالية لماركس -في محاولة للتخلص منه- أن تُرجع مصدر "التقدم" لأي مرجع بخلاف العمل الاجتماعي. وفي هذا السبيل اخترعت إنتاجيات نوعية "لعناصر الإنتاج"؛ أو حولتها ناحية السلع (مثل سرافا: "السلع تنتج سلعة")؛ أو ناحية النقود: "النقود تنتج النقود"؛ أو ناحية الوقت: "الوقت من ذهب"؛ أو اليوم ناحية العلم: "رأسمالية المعرفة" التي نشأت عن فكرة الكفاءة الحدية لرأس المال كما عبر عنها كينز. وهذه جميعها تعبيرات مختلفة عن التغريب الأساسي المرتبط بالفكر البرجوازي الاجتماعي التقليدي.

وقد ضمن ماركس انتقاده للواقع الرأسمالي انتقاده كذلك للكتابات التي حاولت إسباغ الشرعية على الممارسات الرأسمالية، سواء أكانت تلك التي قدمها الكلاسيكيون الكبار الذين أسسوا الفكر الحديث في مجال الاقتصاد السياسي (سميث وريكاردو)، أو أولئك المنتمين للاقتصاد الشائع حتى في أيامه (باستيات وآخرين). وانتقاد الاقتصاديين

ما بعد الماركسية لا يقل أهمية عن ذلك، وقد قام به بعض الماركسيين المجيدين الذين رفعوا عن كاهلهم أسلوب التفسير والتأويل، ومن أهمهم باران وسوزي وماجدوف. وأشير هنا إلى مساهمتي الشخصية في انتقاد المحاولات الجادة للاقتصاد التقليدي لمتابعة الكتابات الكلاسيكية (كينز وسرافا)، وكذلك انتقادي للأشكال الجديدة من الاقتصاد الشائع (والتي سميتها "أعمال السحر في الزمن الحديث")<sup>(1)</sup>.

### المعيار والنقود

يخلط الاقتصاد الشائع ببساطة بين المعيار بالمعنى السابق شرحة في نقدنا للمقاربة التجريبية (بطريقة سرافا)، وبين النقود، وهي القاسم المشترك الذي يسمح بالتعبير عن القيم الخاصة بمعادلات التوازن العام (سواء بالقيم أو الأسعار) بوحدات متجانسة (مسماة فرنك أو يورو أو دولار).

ويتجنب ماركس هذا الخلط رغم وجود المعيار - وهو الذهب في أيامه. ولا يؤدي التخلي عن المعيار في العصر الحالي إلى غياب التمييز بين مفهومي المعيار والنقود اليوم. فالنقود يمكن أن تتخذ أي قيمة اعتباطية، بمعنى أن تحديدها لا يؤثر على النتائج المترتبة على تحليل عملية التراكم.

والأسعار النسبية لا تتوقف على قيمة النقود، بعكس الأسعار المطلقة التي تتوقف عليها. والفرق بين اختيار أية نقود اعتباطاً أو اختيار نقود تتفق مع اشتراطات ماركس - أي نقود حقيقية كالذهب مثلاً - ضئيل.

ويبدو النظام التجريبي في الواقع على شكل نظام يعبر عنه بأربع معادلات (في حالة اقتصاد من قطاعين).

ويعبر عن النظام الإنتاجي:

$$(1) \quad 0,2 \text{ س}_1 + 0,4 \text{ س}_2 + (r + 1) = 0,4 \text{ ج س}_1$$

$$(2) \quad 0,5 \text{ س}_1 + 0,1 \text{ س}_2 + (r + 1) = 0,6 \text{ ج س}_2$$

(1) سمير أمين: 98 - 66 Le Developpement Inegal, pp

$$(3) \text{ الأجرور: } ج = 0,2س_1 + 0,2س_2$$

$$(4) \text{ النقود: دالة } [س_1س_2]$$

وأبسط الأشكال الجبرية للتعبير عن مفهوم النقود (وهو مفهوم لا يجب الخلط بينه وبين مفهوم المعيار) هو على سبيل المثال:  $1 = س_1 + س_2$  وهذه المعادلات الأربع ليست إلا التعبير عن الواقع الظاهر كما تعبر عنه  $س_1$ ، و  $س_2$ ، و  $ج$ ، و  $ر$ ، والنقود المستخدمة وكذلك العلاقات بينها.

## 6. قوانين الاقتصاد الرأسمالي وصراع الطبقات:

### من الاقتصاد السياسي إلى المادية التاريخية

وهكذا يبدو لنا أن نماذج إعادة الإنتاج الموسع تُظهر أن هناك بالفعل قوانين اقتصادية دقيقة ذات وجود موضوعي، وأنها تفرض نفسها على الجميع.

وفي النهاية، نلاحظ الأهمية الكبرى للجزء الثاني من كتاب رأس المال، فهو يبين أن إعادة الإنتاج الاجتماعي في ظل النظام الرأسمالي يظهر أساساً على شكل إعادة إنتاج اقتصادي، في حين أنه في الأنظمة السابقة على الرأسمالية، حيث كان الاستغلال واضحاً، كانت إعادة الإنتاج تعني تدخلاً مباشراً من الهيكل العلوي، وهو أمر غير موجود هنا. ويجب التأكيد على أهمية هذا الفرق الكيفي.

وحتى الآن لم يجرِ الحديث عن الصراع الطبقي، وهو في الحقيقة غائب عن الخطاب المباشر في الجزء الثاني من رأس المال. و"الحتمية الاقتصادية" لا يعرفها ماركس، بعكس الماركسية التاريخية، فقد كانت فكرة الحتمية الاقتصادية الخطية مقترنة بنظرة فلسفية علموية عن "التقدم" سائدة لدى الدولية الثانية، وازدادت سيادتها بعد الحرب العالمية الثانية عندما تخلت عن الانتماء لماركس.

وأحد المواقف الممكنة اتخاذها بهذا الصدد هو أن الصراع الطبقي الذي يقوم بين البرجوازية والبرولتاريا حول اقتسام الناتج (أي معدل فائض القيمة) يخضع لقوانين اقتصادية، وأن صراع الطبقات يمكنه بالأكثر كشف نقطة التعادل التي تحددها الضرورة

الموضوعية. وفي هذا السياق يلعب الصراع الطبقي دورًا يماثل دور "اليد الخفية" في الاقتصاديات البرجوازية، وهنا تحل "الضرورات الموضوعية للتقدم" محل "الانسجام العام" في الفكر البرجوازي.

وما يقابلنا هنا هو تحويل الماركسية إلى ما يسمى الاقتصاد السياسي الماركسي وبالأحرى الماركسوي، وهو الموضة في العالم المتحدث بالإنجليزية تحت اسم "الاقتصاد الماركسوي" (Marxian). وطبقًا لهذا الرأي فهناك قوانين للاقتصاد تفرض ضرورات موضوعية بغض النظر عن الصراع الطبقي.

وعلى هذا الأساس لا يمكن تصور قيام مجتمع لا طبقي بالمعنى الدقيق، حيث إن مثل هذا المجتمع يبدو مشابهًا للمجتمع الطبقي، ويستمر التقدم الاقتصادي في السيادة على هذا المجتمع كما كان الحال طوال التاريخ. وهذا التقدم له قوانينه الخاصة، وهي التقسيم المتزايد بلا نهاية للعمل كما نعرفه جيدًا. وخطيئة الرأسمالية تلخص في عجزها عن دفع هذا التقدم بالكفاءة الواجبة. أما ما كتبه ماركس في انتقاد أولئك الانتهازيين قصار النظر الذين لا يتصورون قيام مستقبل لا ينقسم فيه الناس بين فنانين أو عمال يدويين متميزين كل عن الآخر، فهي أحلام يقظة مثالية. والرأسمالية هي بالأساس نظام مؤهل للاستمرار للأبد، ولا يلام إلا بسبب "الهدر" الاجتماعي في استهلاك الرأسماليين والفوضى الناجمة عن المنافسة بين الرأسماليين. والاشتراكية ستضع حدًا لهذين الخطأين بالتنظيم على أساس الملكية المركزية للدولة لأدوات الإنتاج، أي نظام "التخطيط الرشيد".

فكيف سنصل لهذا النظام الدولي للإنتاج وهو أعلى مراحل التطور، ويمثل الخضوع الحكيم "للقوانين الموضوعية" لمصلحة المجتمع ككل؟ عن طريق سياسة الإصلاح بالطبع: فالنقابات العمالية إذ تفرض "عقدًا اجتماعيًا" ينظم توزيع مكاسب ارتفاع الإنتاجية، تحضر المناخ لنزع ملكية الرأسماليين غير الضروريين، بعد أن يكونوا قد لعبوا دور مدرسي تعليم فنون الإدارة للكادر والنخبة الذين يمثلون البرولتاريا، والذين سيقومون بالتنظيم والقيادة.

وللخروج من الإطار الضيق للمفهوم الاقتصادي للاقتصاد الماركسوي والارتفاع لمستوى المادية التاريخية في قراءة الرأسمالية كما هي في الواقع، تُعلن سيادة الصراع الطبقي، فيقال إن مستويات الأجور لا تتحدد من القوانين الموضوعية لإعادة الإنتاج

الموسع، وإنما مباشرة من الصراع بين الطبقات. والتراكم يتواءم إذا استطاع، مع نتائج هذا الصراع - أما إذا لم يستطع فسيعاني النظام من الأزمة لا أكثر.

وأقدم هنا أربع فرضيات حول الارتباط بين "قوانين" التراكم الرأسمالي الاقتصادية من جانب، وبين الصراعات الاجتماعية في أوسع صورها من الجانب الآخر. وأعني بهذا جميع الصراعات والنزاعات الاجتماعية والسياسية، الوطنية ومنها والدولية.

الفرضية الأولى: هذه الصراعات والنزاعات بكل تعقيداتها تنتج أنظمة "وطنية" ونظامًا عالميًا، تتحرك من حالة من اللاتوازن إلى أخرى من اللاتوازن دون أن تتجه أبدًا إلى حالة التوازن المثالي التي يصيغها الاقتصاد الشائع أو الماركسوي (لا الماركسي في نظري).

الفرضية الثانية: يؤدي المنطق الداخلي للرأسمالية - أي تعظيم معدل الربح وكتلة فائض القيمة - إلى الاتجاه نحو لا توازن يخدم مصالح الطبقات المالكة (البرجوازية في أوسع صورها) وضد دخول العمال (بجميع أشكالها). ويجب أن تؤدي هذه الحقيقة إلى "استحالة" إعادة إنتاج الرأسمالية، وفي الواقع فتاريخ الرأسمالية ليس تاريخ "النمو المستمر" لنهر طويل هادئ يضمن النمو الدائم للإنتاج والاستهلاك، وتعرضه بالصدفة بعض المعوقات التي نسميها "أزمات". أما أنا فأشارك بول سوزي في اعتبار هذا التاريخ بالعكس كسلسلة من الأزمات الطويلة (1873-1945، و1971 حتى اليوم) وستمتد بالتأكيد لما بعد (2012). بما يعني اقتصار الفترات القصيرة للنمو السريع الحالي من المشاكل على الاستثناء التاريخي (مثل السنوات الثلاثين المجيدة بين 1945 و1975) <sup>(1)</sup>.

الفرضية الثالثة: على الرغم من هذا الخلل الدائم، فقد نجحت الرأسمالية حتى اليوم في الخروج من الطريق المسدود واخترعت وسائل ناجعة للتواءم مع متطلبات التغيير في توازن القوى الاجتماعية والدولية. وهذا يذكرنا بأن تقدم قوى الإنتاج (في السرعة والاتجاه) ليس عنصرًا خارجيًا مستقلًا ولكنه ينتج عن الصراع الطبقي، ويدخل ضمن علاقات الإنتاج، أي أن الطبقات الحاكمة هي التي تشكله. بما يعني أن التيلورية بالأمس والأتمتة و"الثورة التكنولوجية" اليوم، هي الرد على صراع الطبقة العاملة، وكذلك تركيز رأس المال، والإمبريالية، وإعادة توطين المصانع،... إلخ.

(1) سمير أمين: "L'itinéraire Culturel" 187؛ "La Crise"، 10 - 12.

وما دامت الرأسمالية لم تلغ فالبرجوازية هي التي تقول الكلمة الأخيرة في الصراع الطبقي، وهذا أمر يجب ألا ننساه أبداً. وهذا يعني أنه إذا لم تؤد الأزمات إلى إلغاء الرأسمالية - وهذا عمل سياسي بطبيعته - فإنها يجب أن تُحل في صالح البرجوازية. فالأجور المرتفعة أكثر مما يجب تتآكل بفعل التضخم إلى أن تستسلم الطبقة العاملة المنهكة، أو يمكن "للوحدة الوطنية" أن تنقل عبء الأزمة إلى أكتاف قوم آخرين.

وللنظر للموضوع بطريقة غير أحادية الجانب، يجب أن نقدر أن الصراع الطبقي يجري أولاً من وضع اقتصادي معين يعكس أساساً اقتصادياً معيناً، ولكن ما دامت أن الرأسمالية قائمة فهذا التغيير سيبقى بالضرورة محصوراً داخل قيود قوانين إعادة الإنتاج الاقتصادي للنظام. وأي تغيير في الأجور يؤثر على معدل الربح يفرض رد فعل معيناً على البرجوازية يعبر عنه بمعدلات معينة "للتقدم" في اتجاهات معينة، أو يغير تقسيم العمل الاجتماعي بين القطاعين إلخ. ولكن ما دمنا بقينا في إطار الوضع الرأسمالي فجميع هذه التحولات تحترم الشروط العامة لإعادة الإنتاج الرأسمالي. وباختصار: فصراع الطبقات يجري على أساس اقتصادي، ويشكل الطريقة التي يتحول بها هذا الأساس في إطار القوانين اللصيقة بالرأسمالية.

وتخطيطات إعادة الإنتاج الموسع توضح هذا القانون الأساسي بأن قيمة قوة العمل ليست مستقلة عن مستوى تطور قوى الإنتاج، بل يجب أن ترتفع قيمة قوة العمل مع تطور قوى الإنتاج. وهذا هو فهمي لما يعنيه ماركس "بالعصر التاريخي" عند الحديث عن تحديد هذه القيمة. والإجابة المنطقية الوحيدة الأخرى لهذه القضية هي التحديدية المتشددة لقيمة قوة العمل بمقدار الحد الأدنى "للإعاشة" (ما يسمح ببقاء العامل وخلفائه للقيام بالعمل) كما يقول ريكاردو ومالتوس ولاسال.

ولكن هذه الضرورية الموضوعية لا تنشأ تلقائياً من خلال الرأسمالية، بل بالعكس فهي دائماً ما تواجه الاتجاه الحقيقي للصليق بالرأسمالية المعارض لها، فالرأسماليون يحاولون باستمرار رفع معدل فائض القيمة، وهذا الاتجاه المعارض هو الذي ينجح في النهاية. وهذا هو ما أفهمه من "قانون التراكم" وكذلك "الإفقار النسبي والمطلق" الذي يعبر عنه. والواقع يؤكد صحة هذا القانون، ولكن على المستوى الرأسمالي العالمي وليس على مستوى المراكز الإمبريالية وحدها، لأنه في حين أن الأجور في بلدان المركز ارتفعت

بالتدرج في خلال القرن الماضي مع تطور قوى الإنتاج، فإنه في بلدان التخوم استمر الإفقار المطلق للمنتجين المستغلين من الرأسمالين بكل بشاعته. وهنا بالضبط يظهر الاتجاه الممالي للإمبريالية بين الماركسيين، وتتحول الماركسية إلى اتجاه مدمر. (سنعود إلى مشكلة الصراع الطبقي في علاقته بالتراكم على المستوى العالمي في الفصل الرابع).

ويتغلب رأس المال على هذا التناقض الأصيل بتطير "قطاع ثالث" دوره التصرف في فائض القيمة الزائد الذي لا يمكن امتصاصه في القطاعين 1، و2، بسبب عدم كفاية الارتفاع في الأجور الحقيقية للعمال المنتجين. وهذا الاكتشاف الحاسم لباران وسوزي لم ولن يفهمه أي من أولئك الذين يكتبون بتكرار والتعليق على أقوال ماركس.

وابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي، وبصفة خاصة منذ 1945، حدث تحول هائل رفع نصيب تلك الأنشطة المسماة بالثالثة إلى مستويات غير مسبوقه. وروية الاقتصاديين التقليديين لهذا التحول ومن بينهم فورستيه الذي كان أول من حلله، غير انتقادية، بل تبريرية، أما نحن فرأينا مختلف.

ولا شك أن القطاع الثالث كان موجوداً باستمرار، على الأقل لأنه لا يمكن تصور مجتمع رأسمالي بدون دولة، تغطي تكلفه وظائفها الملكية - بعيداً عن السوق - عن طريق الضرائب. ولا شك كذلك أن التوسع في "تكاليف التسويق" المرتبطة بالمنافسة بين الاحتكارات التي أشرنا إليها من قبل، وكذلك الاستقلال النسبي للأنشطة التجارية والمالية، هي في أساس النمو المتزايد للقطاع الثالث. ولا تقل أهمية التوسع في الخدمات العامة (التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي) التي حققتها انتصارات صراعات الشعوب، في نمو هذا القطاع كذلك.

وبدون الدخول في تفاصيل غابة الأنشطة "الثالثة" - وهي متنوعة بشكل واسع - سأوجه الانتباه إلى الفرضية التي قدمتها سابقاً بشأن الارتباط بين التوسع في هذا "القطاع 3" المخصص لامتصاص فائض القيمة، وبين حقيقة الإمبريالية وهي تركيز التحكم في النظام العالمي في يد القوى التي يتكون منها الثالوث العالمي (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، من خلال ما أسميته "الاحتكارات الخمس للإمبريالية الجماعية للثالوث"<sup>(1)</sup>.

(1) سمير أمين: "Les Defis de la Mondilaison"، الفصل الرابع؛ "مستقبل الاستقطاب العالمي".

وفي مواجهة استراتيجيات رأس المال الذي يحاول التحكم في توسع أنشطة هذا القطاع الثالث عن طريق خصخصة إدارتها ليخلق لنفسه مجالات للتوسع - بنزع الملكية بدلا من خلق مجالات جديدة - تقف الاستراتيجيات الشعبية للتحكم الديمقراطي في الأنشطة المشار إليها.

وهذا التوسع المذهل "للقطاع 3" (الذي يكمل القطاعين 1 و2، في تحليل التراكم كما جاء في كتاب رأس المال)، والذي صار بالفعل المسيطر، بمعنى أنه يمتص أكثر من ثلثي ما يسميه الاقتصاد الشائع الناتج القومي الإجمالي، يدفع لإعادة النظر في صياغة ماركس لقانون القيمة. بل إن الدعاوى بأن "قانون القيمة قد فات أوانه" تكمن بالضبط في هذه الحقيقة.

الفرضية الرابعة: لا تتواءم الرأسمالية مع ما يفرضه توسع الصراعات والنزاعات التي تكون تاريخها إلا عن طريق مضاعفة الضغط المرتبط بطبيعتها كدمر لمصادر ثروتها- البشر (بتحويلهم إلى سلعة قوة العمل) والطبيعة (بتحويلها كذلك إلى سلعة). وأدت أزمتها الطويلة الأولى التي بدأت عام 1873، إلى ثلاثين عامًا من الحروب والثورات (1914 - 1945). أما أزمتها الطويلة الثانية (التي بدأت عام 1971) فقد دخلت مرحلتها الثانية الفوضوية بالتأكيد مع الانهيار المالي في عام 2008، والمؤدية للدمار والهلع الذي سيصاحبها من الآن فصاعدًا ويهدد الجنس البشري بأكمله. لقد صارت الرأسمالية نظامًا اجتماعيًا عفا عليه الزمن<sup>(1)</sup>.

## 7. هل قانون القيمة فات أوانه؟

إن تحديد دور القيمة كالمحور الرئيسي للتحليل الانتقادي للاقتصاد الرأسمالي، وتأكيد وجودها الذي يحاول أن يخفيه تحويلها إلى الأسعار الملموسة، يخلق بعض المشاكل. ومناقشة ماركس لهذه القضايا تدعو الماركسيين إلى عدم التوقف عند الشرح والتأويل لكتابات ماركس وإنما أن يتجرؤوا للسير لما بعدها. وذلك خاصة فيما يتعلق: (1) دراسة أشكال العمل الملموس المتعددة وتحويلها لمفهوم العمل المجرد؛ (2) الوقت اللازم لإنتاج

(1) سمير أمين: "Au dela du Capitalisme Senile".



وتبادل وتحقيق فائض القيمة، وبالتالي العلاقة بين العمل الحي والعمل المتحول الميت؛ (3) تحديد القيمة الانتفاعية؛ (4) التعامل مع الموارد الطبيعية سواء أكانت مملوكة للقطاع الخاص أو غير ذلك؛ (5) التعريف المناسب الخاص بال رأسمالية "للعمل الاجتماعي"، وتحليل علاقته بالأشكال الأخرى للعمل؛ (6) توضيح أشكال امتصاص القطاع الثالث لفائض القيمة.

وتطور الرأسمالية منذ أيام ماركس والتحويلات الهائلة التي أنتجتها تتحدى التحليل الماركسي، والرؤية التي تحاول الاستمرار في الانتقاد الجذري للرأسمالية أو حتى تعميقه، تحتاج إلى تجاوز إجابات ماركس للتحديات المتعلقة بهذه القضايا. ويحاول بعض الماركسيين ومنهم كاتب هذه السطور، مواجهة هذه التحديات<sup>(1)</sup>.

والتيارات الفكرية السائدة الآن لا تشجع على متابعة هذه المحاولات لإثراء الماركسية التي ينظر إليها على أنها بلا ضفاف في انتقادها الأساسي لواقع العالم الرأسمالي. وبدلاً من إثراء الفكر الماركسي، يفضل البعض دفنه والبدء من الصفر، وهنا يصير المرء - بوغي أو غير وعي - أسيراً للفكر الشائع غير الانتقادي بطبيعته. وأسجل هنا انتقادي الجذري الذي قدمته لمفهوم التقدم على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، وفي المقابل قدمت الفرضية التي تشبه التقدم بالتحريم، وذلك في مقابل المناخ العام السائد<sup>(2)</sup>.

والموضحة السائدة أن تقول بأن قانون القيمة قد فات أو انه، فقد كان من الممكن تطبيقه في مرحلة الإنتاج الصناعي للرأسمالية، والتي فات أو انها بحلول مرحلة " رأسمالية المعرفة". ويتناسى القائلون بذلك أن الرأسمالية بطبيعتها الأصلية تقوم على علاقات اجتماعية تؤكد سيطرة رأس المال واستغلال قوة العمل المرتبطة به.

واختراع مفهوم " رأسمالية المعرفة" يقوم على الاستسلام لأسلوب الاقتصاد الشائع الذي يقوم على "قياس" الإنتاجيات المعينة لعناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والطبيعة). وهنا "نكتشف" أن معدلات النمو لهذه الإنتاجيات الجزئية لا تفسر إلا

(1) التدخلات والاقتراحات التي قدمتها في الرد على هذه التحديات موجودة في كتابي: "Du Capitalisme a la Civilization" ص 84 - 98.

(2) بشأن اقتصار التقدم على الناتج القومي، انظر كتابي: "Du Capitalisme a la Civilization"، الفصل الثالث؛ وعن تشبيه التقدم بالتحريم، انظر كتابي: "Modernite Religion et Democratie"، الفصل التقديمي. "Du Capitalisme a la Civilization" ص 77 - 84.

50 أو 60 أو 70 % من "التقدم العام" (للمو). وينسب هذا الاختلاف إلى تدخل العلم والتكنولوجيا التي تعتبر عنصرًا رابعًا مستقلًا. ويظن البعض أنهم قد اكتشفوا في هذا العنصر الدكاء العام الذي سبق لما ركس أن أشار إلى دوره المركزي في تعريف العمل الاجتماعي. والواقع أنه لا جديد هناك، بمعنى أن العمل والمعرفة العلمية/التكنولوجية كانا دائمًا مرتبطين طوال التاريخ الإنساني<sup>(1)</sup>. وقد قدمت انتقادًا جذريًا لهذا الأسلوب الشائع الذي أتهمه بالفصل الاصطناعي بين العمل (عما في ذلك الأدوات المستخدمة، وفي الإطار الطبيعي للظروف التي يجري فيها) وبين المعارف العلمية والتكنولوجية التي لا يمكن تصوره بعيدًا عنها. (كتابي "من الرأسمالية إلى الحضارة" ص ص 77 - 84) ولا توجد إلا إنتاجية واحدة وهي إنتاجية العمل الاجتماعي الذي يعمل بالأدوات المناسبة في ظل إطار معين للطبيعة، وعلى أساس المعرفة العلمية والتكنولوجية، وعناصر هذه الإنتاجية لا يمكن التفرقة بينها جميعًا. وما فرقه الاقتصاد الشائع بشكل اصطناعي، جمعه ماركس وبذلك أعطى مفهوم القيمة الذي ينتج من تلك الوحدة وضعه الأساسي، وهو بالتالي الشرط الضروري للانتقاد الجذري للواقع الرأسمالي.

وتعبير رأسمالية المعرفة يجمع بين نقيضين، ولن نستطيع التحدث عنه إلا عندما تتأكد علاقات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية. وفي مكان هذا المفهوم الملتبس الذي يدفع إليه مناخ الفكر الرأسمالي، حاولت أنا صياغة التحولات التي تنتجها الرأسمالية على أشكال التعبير عن قانون القيمة.

وفي أعماله تصور نظامًا رأسماليًا وصل إلى منتهى توجهه للتقليل من العمل اللازم لإنتاج المنتجات المادية (المنتجات الملموسة والمصنوعة ومواد الطعام) عن طريق تعميم خيالي للأتمتة<sup>(2)</sup>.

وهنا لا تحرك قطاعات الإنتاج إلا جزءًا ضئيلاً من قوة العمل التي تستخدم جزئياً لإنتاج العلم والتكنولوجيا (المنتجات الناعمة soft ware) اللازمة لإنتاج المنتجات الملموسة، وجزئياً لإنتاج الخدمات المرتبطة بالاستهلاك. وفي هذه الظروف يجري التعبير عن سيطرة رأس المال عن طريق التوزيع غير المتكافئ للدخل العام، ويبقى معنى

(1) "Du Capitalisme a la Civilization" ص ص 77 - 84.

(2) "Du Capitalisme a la Civilization" ص ص 77 - 84.

القيمة محصوراً في هذا المجال العالمي المتكامل. ويبقى مفهوم القيمة لمجرد أن المجتمع ما زال مغترّباً وغارقاً في مستنقع التفكير الاقتصادي.

فهل مثل هذا المجتمع الذي وصل لهذه المرحلة من التطور يستحق الوصف بأنه "رأسمالي"؟ لعل الإجابة بالنفي، بل سيكون من الأنسب اعتباره نظاماً خارجياً جديداً مبني على الاستخدام المنظم للعنف السياسي (المرتبط ببعض الإجراءات الأيديولوجية التي تعطيه مظهر الشرعية) الضروري لاستمرار اللامساواة. ومن المؤسف أنه يمكن تصور قيام مثل هذا النظام على المستوى المعولم، وهو يجري بناؤه بالفعل، وقد سمّيته "الأبارتهيد على الصعيد العالمي". ويعمل منطق القوى التي تتحكم في إعادة إنتاج الرأسمالية في هذا الاتجاه. وهو ما يعني أنها تعمل في اتجاه "عالم آخر ممكن"، ولكنه عالم أكثر بربرية وهمجية من أي من المجتمعات الطبقيّة التي مرت بها البشرية في خلال تاريخها الطويل.